الجمهورية التونسية
وزارة النقل
الإدارة العامة للنقل البري

دليل إجراءات تعاطي نشاط النقل العمومي المنتظم
للأشخاص على الطرقات

سبتمبر 2024

توطئة:

يهدف هذا الدليل إلى بسط الإطار القانوني المنظم لتعاطي نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص على الطرقات وتوضيح أحكامه طبقاً لما جاء بالقانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتعلق بتنظيم النقل البري ونصوصه الترتيبية مع مراعاة متطلبات المخطط المدير الوطني للنقل في غضون سنة 2040.

1 – الإطار القانوني لتعاطي نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص:

1-1 – التعريف:

تم تعريف النقل العمومي بالمطلة الأولى من الفصل 13 من القانون عدد 33 لسنة 2004 على أنه يُمثّل كل خدمة نقل أشخاص تنجز بمقابل أو تكون معروضة على العموم. وينقسم النقل العمومي للأشخاص على الطرقات إلى صنفين النقل المنتظم والنقل غير المنتظم.

كما عرّفت أحكام الفصل 19 من نفس القانون النقل العمومي المنتظم للأشخاص على أنه النقل الذي يخضع لتوقيت أو تواتر وتعريفية ومسلك ونقاط توقف كلها محددة ومعلن عنها للعموم مسبقاً.

2-1 – النصوص القانونية:

تخضع ممارسة نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص على الطرقات إلى نظام قانوني خاص يتمثل في النصوص التالية:

- القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتعلق بتنظيم النقل البري وخاصة الفصل 20 منه،
- القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 أفريل 2008 والمتعلق بنظام اللزمات ونصوصه التطبيقية،
- الأمر عدد 147 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000 والمتعلق بضبط القواعد الفنية لتجهيز وتهيئة العربات،
- الأمر عدد 152 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000 والمتعلق بضبط قائمة الوثائق اللازمة لاستعمال عربة في الجولان وسيافتها.
- الأمر عدد 4101 لسنة 2007 المؤرخ في 11 ديسمبر 2007 والمتعلق بضبط إجراءات التسليم وشروط الحصول على البطاقة المهنية لقيادة عربات النقل العمومي للأشخاص والنقل السياحي.
- الأمر 2480 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008 والمتعلق بضبط الوثائق الخاصة باستغلال عربات النقل على الطرقات المخصصة لتعاطي الأنشطة المذكورة بالقانون عدد

33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتعلق بتنظيم النقل البري وكذلك الوثائق الخاصة بعملية الكراء،

- قرار وزير النقل المؤرخ في 18 جانفي 2013 والمتعلق بضبط العلامات التمييزية لعربات النقل العمومي المنتظم للأشخاص.

- قرار وزير النقل المؤرخ في 22 جويلية 2016 والمتعلق بضبط شروط وأساليب إسناد بطاقات الاستغلال للعربات المستخدمة في أنشطة النقل العمومي للأشخاص والنقل السياحي وكراء السيارات الخاصة وكراء عربات نقل البضائع على الطرقات التي يفوق وزنها الجملي المرخص فيه 12 طنا ونقل البضائع على الطرقات لحساب الغير بواسطة عربات يفوق وزنها الجملي المرخص فيه 12 طنا.

1-3- طرق الممارسة:

يُبين الفصل 20 من القانون عدد 33 لسنة 2004 الآليات القانونية لممارسة نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص، سواء كان ذلك من قبل المنشآت العمومية أو من قبل الخواص، حيث نص على ما يلي: "تسند الدولة منشآت عمومية للنقل البري مهمة القيام بالنقل العمومي الجماعي المنتظم. وتضبط شروط تنفيذ هذه المهمة بعقد استغلال بين الدولة والمنشأة المعنية.

ويمكن لهذه المنشآت بطلب أو بموافقة الدولة إبرام عقود مناولة مع ناقلين خواص يتم اختيارهم طبقا لقواعد المنافسة لتقديم خدمات للنقل العمومي الجماعي المنتظم. ويمكن للدولة إسناد مهمة تقديم خدمات للنقل العمومي الجماعي المنتظم بمقتضى عقد لزمة لناقلين خواص يتم اختيارهم طبقا لقواعد المنافسة.

ويتبين من خلال أحكام هذا الفصل أن ممارسة نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص من قبل الخواص تتم:

- إما بمقتضى عقد لزمة مع الدولة،

- أو بمقتضى عقد مناولة مع منشأة عمومية بناء على طلب من الدولة أو بعد موافقتها.

وفي جميع الأحوال فإن إبرام عقد لزمة أو عقد مناولة مع الخواص لممارسة هذا النشاط لا يتم إلا بعد القيام بإجراءات الدعوة إلى المنافسة، وذلك لضمان احترام مبادئ الشفافية والنزاهة في هذا المجال.

➤ إن الدعوة إلى المنافسة هي الآلية القانونية الوحيدة التي تخوّل إسناد خط لممارسة نشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص لفائدة ناقلين خواص.

2. شروط تعاطي النشاط والوثائق المطلوبة:

1.2 الشروط:

✓ الشروط المتعلقة بالسائق:

يشترط القانون ضرورة تشغيل سواق متحصلين على البطاقة المهنية وتمّ تحديد الشروط للحصول عليها بالفصل الأول من الأمر عدد 4101 لسنة 2007 المؤرخ في 11 ديسمبر 2007 والمتعلق بضبط إجراءات التسليم وشروط الحصول على البطاقة المهنية لقيادة عربات النقل العمومي للأشخاص والنقل السياحي، وهي كما يلي:

- أن يكون متحصلا على رخصة سياقة من الصنف المطلوب لسياقة العربة المستخدمة،
 - أن يكون قد تابع مرحلة تكوين في ميدان النقل العمومي للأشخاص بمعهد دراسة أو مركز تكوين مصادق عليه من قبل الوزارة المكلفة بالتكوين،
 - أن يكون قد تابع دروسا في مادة الإسعاف على الطرقات،
 - ألا يكون منتميا لسلك أعوان الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والمنشآت العمومية، بالنسبة إلى الأشخاص الذين يشتغلون كسواق لعربات النقل العمومي الجماعي أو النقل السياحي بمؤسسات خاصة،
 - أن يكون مرتبطا بعقد شغل مع مؤسسة مرخص لها بتعاطي نشاط النقل العمومي الجماعي أو نشاط النقل السياحي، إن لم يكن هو نفسه صاحب المؤسسة.
- كما نص الفصل 5 من هذا الأمر على الوثائق المستوجبة لإتمام إجراءات الحصول على البطاقة المهنية والتي تتمثل فيما يلي:

1. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،
2. بطاقة عدد 3 مسلمة منذ أقل من ستة أشهر،
3. نسخة من رخصة السياقة للصنف المطلوب سارية المفعول،
4. شهادة تثبت أنه قد تابع مرحلة تكوين في ميدان النقل العمومي للأشخاص بمعهد دراسة أو مركز تكوين مصادق عليه من قبل الوزارة المكلفة بالتكوين،
5. شهادة تثبت أنه قد تابع دروسا في مادة الإسعاف على الطرقات مسلمة من الديوان الوطني للحماية المدنية أو هيكل آخر معترف به،
6. التزام على الشرف يصرح بموجبه بالتفرغ كلياً لممارسة النشاط المحدد بالبطاقة المهنية وبعدم الانتماء إلى سلك أعوان الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والمنشآت العمومية، بالنسبة إلى الأشخاص الذين يشتغلون بمؤسسات خاصة،

7. نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من عقد الشغل المبرم مع المؤسسة المشغلة يحمل إمضائي الطرفين معرفاً بهما، إن لم يكن هو نفسه صاحب المؤسسة.
8. صورتان شمسيتان.

ويعفى من تقديم الوثائق 2 و4 و5 و6 و7 المذكورة بهذا الفصل الأعوان المنتدبون قبل تاريخ دخول هذا الأمر حيز التنفيذ من قبل المنشآت العمومية.

كما بين الفصل 3 من نفس الأمر أنه تسند هذه البطاقة من طرف والي الجهة التي يوجد بها مقر الناقل بالنسبة الى سواق عربات النقل العمومي الجماعي أو النقل السياحي.

✓ الشروط المتعلقة بالعربات بالنسبة للناقلين الخواص:

يتمّ تحديد الشروط المتعلقة باستغلال العربات في النقل العمومي المنتظم للأشخاص ضمن ملفات طلب العروض (كراس الشروط الفنية) وضمن أحكام عقود اللزمة أو المناولة وتمثّل هذه الشروط فيما يلي:

- الشروط المتعلقة بعمر العربات (تحديد عمر العربات عند بداية الاستغلال وتحديد العمر الأقصى للاستغلال).
- الشروط المتعلقة بالخصائص الفنية (خاصيات الهيكل والمكونات الميكانيكية والكهربائية للعربات).
- الشروط المتعلقة بالتجهيزات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
- الشروط المتعلقة بالجودة والنظافة لكي يتمّ تأمين سلامة وراحة ورفاهية المسافرين،
- الشروط المتعلقة بعدد البقاع جلوساً،
- الشروط المتعلقة بوسائل الحماية،
- الشروط المتعلقة بتوفير برمجيات ومنظومات إعلامية للتواصل وإعلام المسافرين حول المسلك والمحطات وتوقيت السفرات...

✓ الشروط المتعلقة بالجلولان:

تم التنصيص بالفصل الأول من الأمر عدد 152 لسنة 2000 على الوثائق الواجب حملها على متن العربات وهي:

- رخصة السياقة المطابقة لصنف العربة،
- شهادة تسجيل العربة،
- شهادة التأمين،
- ما يثبت إجراء الفحص الفني،
- ما يثبت خلاص معالم الجلولان".

✓ الشروط المتعلقة بالاستغلال:

حسب أحكام الفصل 38 من القانون عدد 33 لسنة 2004 يخضع استغلال عربات النقل على الطرقات المخصصة لتعاطي أنشطة النقل البري للشروط التالية:

- أن تكون على متنها وثائق نافذة الصلوحية خاصة باستغلال العربة وعند الاقتضاء الوثائق الخاصة بعملية النقل أو الكراء. وتضبط هذه الوثائق بأمر ولا تعتبر الوثائق الخاصة باستغلال العربة صالحة إذا لم تكن مصحوبة بالوثائق اللازمة لجولان العربة طبقاً لأحكام مجلة الطرقات.
- أن تحمل علامات تمييزية تضبط بقرار من الوزير المكلف بالنقل.

2-2 الوثائق المطلوبة:

1-2-2 بطاقة الاستغلال:

طبقاً لأحكام الفصل الأول من الأمر عدد 2480 لسنة 2008، يجب أن تكون كل عربة مخصصة للنقل العمومي للأشخاص مصحوبة بـ "بطاقة استغلال" تتضمن بالخصوص بيانات تتعلق بالنشاط وبالعربة وبمالكها وعند الاقتضاء تحديدات تتعلق باستغلال العربة.

وتكون هذه البطاقة صالحة لمدة أقصاها خمس سنوات ويخضع تسليمها وتجديدها إلى الترتيب الجاري بها العمل.

هذا، وبين الفصل الأول من قرار وزير النقل المؤرخ في 22 جويلية 2016 الأنشطة التي تخضع العربات المستعملة لممارستها الحصول على بطاقة استغلال ومن بينها النقل المنتظم للأشخاص.

2-2-2 كراس الشروط بالنسبة للناقل العمومي:

حسب أحكام الفقرة الأولى من الفصل 2 من الأمر 2480 لسنة 2008 " يجب أن تكون كل عربة معدة للنقل العمومي المنتظم للأشخاص مصحوبة بكراس الشروط يكون مطابقاً للنموذج الملحق بهذا الأمر، ويسلم هذا الكراس للناقل من طرف السلطة المتعاقد معها ويتضمن خاصة تعريف الناقل والنشاط وتوقيت أو تواتر السفرات ومحطات التوقف ونوع الخط ومدة الصلوحية ويكون هذا الكراس صالحاً لمدة أقصاها خمس سنوات ويخضع تسليمه وتجديده إلى الترتيب الجاري بها العمل".

3-2-2 كراس الشروط وعقد المناولة بالنسبة للناقل الخاص:

حسب أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 2 من الأمر 2480 لسنة 2008 وبالإضافة إلى هذا الكراس، يجب أن تكون كل عربة مستخدمة في النقل العمومي المنتظم للأشخاص من قبل ناقل خاص بموجب عقد مناولة مبرم مع منشأة عمومية، مصحوبة بـ "بطاقة مناولة".

وتسلم هذه البطاقة إلى الناقل الخاص من قبل المنشأة العمومية المتعاقد معها وتتضمن خاصة تعريف الناقل الخاص والخط موضوع المناولة، وذلك بالرجوع إلى كراس الشروط الخاص باستغلال هذا الخط. ويجب أن تحمل إمضاء الممثل القانوني عن المنشأة العمومية وختم هذه المنشأة في المكان المخصص لذلك.

3- العلامات التمييزية للعربات:

جاء بالفصل الأول من قرار وزير النقل المؤرخ في 18 جانفي 2013 على أنه "يجب أن تكون كل عربة معدة للنقل العمومي المنتظم للأشخاص مجهزة:

1. بقرص أحمر اللون قطره 10 سنتيمترات يكون بمؤخر العربة بالجهة اليسرى على ارتفاع 50 سنتيمترا من الأرض على الأقل.
 2. بثلاث لوحات بيضاء اللون مستطيلة الشكل مكتوب عليها بحروف استهلاكية متوسطة (الارتفاع 80 مليمترا وعرض الخط 10 مليمترات) وبلون أحمر محطتي الانطلاق والوصول.
- ويجب أن توضع اللوحة الأولى بأسفل الجهة اليمنى للبلور الأمامي الواقي من الهواء واللوحتان الثانية والثالثة بكلا الجانبين بكيفية يمكن قراءتها ليلا بالعين المجردة من مسافة ثلاثين مترا.

4- التعريف:

جاء بالفصل 6 من القانون عدد 33 لسنة 2004 على أنه من بين المهام المسندة للدولة "ضبط التعريفات وقواعد تمويل النقل العمومي للأشخاص حسب التشريع والتراتب الجاري بها العمل". هذا، مع مراعاة الجانب الاجتماعي بخصوص ضبط التعريف، حيث لم تتم الزيادة في التعريف منذ سنة 2010.

أما بالنسبة للناقلين الخواص فإنه تم التنصيب بعقود اللزمات على منهجية مراجعة التعريف بناء على التغييرات الحاصلة بعناصر الكلفة (الأجر الأدنى المضمون وسعر الحافلة المقتناة وسعر المحروقات) وبناء على القاعدة التالية:

$$\Delta T/T = 0,33 * \Delta P/P + 0,33 * \Delta C/C + 0,33 * \Delta V/V$$

P : الأجر الأدنى المضمون في نظام 48 ساعة

C : سعر اللتر من الوقود (gas-oil)

V : سعر الحافلة المقتناة خلال الفترة المعنية

$$\text{التعريف المراجعة} = \text{التعريف المطبقة} * (1 + \Delta T/T)$$

5- واقع الاستثمار في مجال النقل العمومي المنتظم للأشخاص ومقتضيات تأمينه: نظرا لخصوصيته يتطلب هذا القطاع استثمارات ضخمة وهو يتميز بطابعه الاجتماعي حيث تساهم الدولة بنسبة مهمة في دعمه للمحافظة على الطابع الرمزي لتعريف خدمة النقل حيث إنَّها تساهم بنسبة 90% من تكاليف النقل المدرسي.

1-5 واقع الاستثمار في قطاع النقل العمومي المنتظم للأشخاص:

تعاني شركات النقل العمومي المنتظم للأشخاص الوطنية والجهوية والخاصة من عديد الصعوبات المالية مما أنجر عليه عدم قدرتها على تغطية مصاريفها وذلك مرده بالإضافة إلى ارتفاع المطالبية الاجتماعية إلى ارتفاع أثمان المحروقات ووسائل النقل.

أ- كلفة النقل من حيث المحروقات: ارتفع سعر اللتر من الغازوال بنسبة حوالي 65% من سنة 2010 إلى سنة 2024.

ب- كلفة النقل من حيث الوسائل: ارتفع سعر الحافلات بنسبة حوالي 130% من سنة 2010 إلى سنة 2024. كما أن الاستثمار في مجال النقل المنتظم يفترض توفير مقر للشركة يضم أسطول الحافلات لتأمينها وتخضع هذه الحافلات إلى الصيانة الدورية من طرف الفنيين المختصين.

2-5 مقتضيات تأمين خدمة نقل الأشخاص:

أ- تأمين خدمة النقل في أفضل ظروف السلامة من خلال:

- ✓ احترام الشروط الفنية للحافلات وإجبارية النقل جلوسا.
- ✓ الالتزام بتأمين خدمة النقل على الخطوط المحددة بكراس الشروط،
- ✓ الالتزام بعدم الانقطاع على تأمين الخدمات موضوع عقد اللزمة.

ب- ضمان الديمومة والاستمرارية:

- ✓ طبقا لأحكام عقد اللزمة أو المناولة، يتم تأمين الخطوط الحضرية وفق لشروط محدّدة تتعلق بالمسلك وتواتر السفرات (خلال فترة الذروة وخارجها) ومدة الاستغلال في اليوم وهو ما يستوجب استغلال عدد حافلات دنيا (حسب طول الخط والسرعة التجارية وتواتر السفرات).

✓ إن الخطوط التي سيتم تأمينها من طرف هذه الشركات لا بد من ضمان استمراريتهما لتفادي المطالبية في صورة عدم قدرة هذه الشركات على الصمود خاصة وأن غايتها ليست ربحية.

✓ ضرورة توفير آليات ووسائل الصيانة والنظافة وقطع الغيار اللازمة لضمان عدم انقطاع الخدمة وديمومتها.

✓ توفير العدد اللازم من الإداريين والسواق والقباض والعملة المختصين لتأمين تسيير الشركة في أفضل الظروف.

ج- الملاءمة مع أهم المحاور الاستراتيجية للمخطط المدير الوطني للنقل في غضون سنة 2040 لوزارة النقل في مجال النقل البري حيث يجب إيلاء الأولوية والأهمية القصوى للركائز التالية:

✓ التعويل على أنظمة النقل الذكي باعتماد تطبيقات التكنولوجيات الحديثة والنهوض بجودة الخدمات،

✓ استخدام أسطول عربات يُراعي الجانب البيئي ويُكرس استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة،

✓ ضمان مستويات عالية ومستقرة للأمن والسلامة في إسداء الخدمة،

✓ التدعيم المتواصل لكفاءات الشركة بتركيز منظومة فعّالة للتكوين والرسكلة في مجال نقل الأشخاص،

✓ المساهمة في فكّ العزلة عن الجهات والرفع من مساهمة خدمات النقل في مجهود التنمية،

✓ المساهمة في تطوير منظومة التنقلات الحضرية.